

هل يقنع تقنين ملاحقة الفاسدين الشارع اللبناني المحتج

وثيقة الإنقاذ الوطني ورقة السلطة لتخطي مآزق سياسية واقتصادية خانقة



المحتجون لا يكتفون بالمسكنات

بعدما تم توسيع قاعدة المستفيدين منها، وشهد حسان دياب من جهة أخرى تأييده حق التظاهر وتفهم صرخة الناس، وأعرب عن الخوف من أن تحصل محاولات لتوظيف هذه الصرخة في السياسة، وتتحول من مطالب وهموم الناس إلى وسيلة تتسبب مجدداً في العودة إلى قطع الطرقات وتقطع أوصال البلد وإقفال المؤسسات.

ويتشهد لبنان أزمة اقتصادية شديدة وبدأ التفاوض مع صندوق النقد الدولي حول ما يمكن للصندوق أن يقدمه إلى لبنان من قروض ومساعدات مالية، يستخدمها في معالجة العجز في الموازنة وفي ميزان المدفوعات، وغيرها من المجالات الحيوية.

سياسية بامتياز وسيكون على رأسها نزع سلاح حزب الله ووقف أنشطته واصطفافاته التي أدخلت البلاد في نفق مظلم.

ومدد مجلس الوزراء اللبناني الخميس التعبئة العامة لمواجهة جائحة كورونا حتى الخامس من يوليو المقبل وتم اتخاذ القرار بعد جلسة عقدها المجلس في قصر بعبدا، برئاسة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي أعرب عن أسفه للحملات التي تتناول الحكم والحكومة.

ودعا عون "الوزراء إلى التضامن والرد بطريقة موضوعية على الاحتجاجات تعكس مهنية عالية"، مؤكداً أنه "تم البدء بتوزيع الدفعة الثانية من المساعدات المالية

الحكومة عن تحقيق أي إنجاز ملموس على مستويات الأزمة التي تعيشها البلاد سياسياً ومالياً.

ويستعد الحراك الشعبي في لبنان لخوض جولة جديدة من الاحتجاج في الشارع، تبدأ السبت ووسط العاصمة بيروت.

ومن المرجح أن تشمل الاحتجاجات غالبية المناطق اللبنانية من أجل الضغط على السلطة لتحقيق المطالب القديمة - الجديدة التي رفعها الحراك في انطلاقتها في 17 أكتوبر الماضي وهي مكافحة الفساد، استعادة الأموال المنهوبة واستقلالية القضاء.

وتقول تقارير صحافية لبنانية إن من بين أهم الشعارات التي سيتم رفعها إلى جانب المطالب الاقتصادية ستكون

جنبلاط ورغم كل هذه القرارات ما زالت الأوساط اللبنانية تتساءل هل يستطيع رئيس الجمهورية فتح ملف الكهرباء الذي أدى إلى إهدار نحو خمسين مليار دولار في السنوات العشر الأخيرة، عندما كان هذا الملف ولا يزال في عهدة حزبه (التيار الوطني الحر) الذي يتزعمه الوزير السابق جبران باسيل؟

في سياق متصل، يتساءل مراقبون عن مدى فاعلية تحركات الفاعلين السياسيين لمكافحة الفساد وسط أجواء متشنجة يغلب عليها الانهيار الاقتصادي غير المسبوق الذي يعاني منه اللبنانيون نتيجة تراجع سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية وانخفاض القدرة الشرائية بسبب عجز

يوصل لبنان السير على حافتي الانهيار الاقتصادي من جهة واكتساح الاحتجاجات للشارع مجدداً من جهة ثانية. سيناريوهات تحاول السلطة القائمة تلافيها بالتركيز مؤخراً على رفع شعارات مكافحة الفساد. وقد تجلّى ذلك الجمعة حين قال الرئيس ميشال عون إن أو خطوة لإنقاذ لبنان ستكون البدء بمكافحة الفساد وهو خطاب سياسي تشكك فيه الكثير من الدوائر السياسية التي تستشهد بتحمل كل من حزب الله والتيار الوطني الحر لما يشهده البلد من أزمات.

ورغم وجود بعض الارتياح للرسائل التي تأتي من أعلى هرم السلطة، فإن الكثير من المراقبين يشككون في ذهاب الرئاسة أو رئيس الحكومة حسان دياب إلى ضرب الفساد المتجذر في البلد في معاقلة الأساسية المحمية من أطراف سياسية تشارك في الحكم.

وكان حسان دياب قد بين حسن نوايا كثيرة في علاقة بالشعارات التي رفعها منذ إسماعيل السلطة في علاقة بالحرب على الفساد، لكن تحليلات كثيرة تشير إلى وجود تكتل سياسي يقوده حزب الله وحزب التيار الوطني بقيادة جبران باسيل لإجهاض مساعيه.

وأعربت أوساط سياسية لبنانية في وقت سابق عن خشيتها من أن تكون دعوة الرئيس اللبناني ميشال عون في أواخر شهر أبريل الماضي إلى إنشاء محكمة خاصة لمكافحة الفساد بمثابة تمهيد لاتخاذ الحكومة إجراءات تطال سياسيين لبنانيين من خصوم العهد والحكومة.

بيروت - جدد الرئيس اللبناني ميشال عون تمسكه بضرورة مكافحة الفساد وجعل هذه النقطة من أهم الأولويات التي يجب أن تسهر عليها أجهزة الحكومة لإنقاذ البلاد من أزمتها الخانقة.

وقال العماد ميشال عون إن أول خطوة لإنقاذ لبنان تكون بمكافحة الفساد وذلك لدى استقباله وفد "الهيئة اللبنانية للإنقاذ" برئاسة بشارة سماحة الذي سلمه "مشروعاً وطنياً للإنقاذ" بهدف الخروج من الأزمته الاقتصادية والمالية الراهنتين.

وشدد الرئيس اللبناني على أن "أول خطوة لإنقاذ لبنان هي مكافحة الفساد، عبر نص القوانين والتشريعات التي تسهل ملاحقة الفاسدين أياً كانوا، وعند استعمالي صلاحياتي الدستورية من أجل تحقيق هذه الغاية، تم اتهامي بتحويل النظام اللبناني إلى رئاسي".

ميشال عون



أول خطوة لإنقاذ لبنان تكون بمكافحة الفساد بالقانون

وأضاف "إن ما يحصل اليوم هو بسبب تراكمات خط سياسي معين تم اعتماده وامتد إلى نحو ثلاثة عقود من الزمن، ورغم وجودي خارج لبنان معظم هذا الوقت، نعلم اليوم وزر هذا الخط ونتأججه ونتعرض للاتهامات والحملات والتي يجب أن توجّه إلى المسؤولين الفاعلين عن تدهور الأوضاع في لبنان".

وتغزو الشارع اللبناني بعد هذه الإطالة الجديدة الكثير من الأسئلة حول حسن نوايا قصر بعبدا وخاصة حول قدرتها على إخفاء صوت الشارع المحتج.

نظام الأسد يضع يده على «سيرياتيل» مخلوف

وقالت محكمة القضاء الإداري السورية الجمعة في بيان إن قرارها لوضع الشركة تحت حراسة قضائية، تم اتخاذه حتى تسوية النزاع. وأضافت المحكمة أنه إجراء وقائي مؤقت للحفاظ على حقوق ومصالح الأطراف المعنية.

وكانت رئاسة الجمهورية في سوريا قد سحبته سابقاً جمعية البستان الخيرية من رامي مخلوف بعد إعلان بان الجمعية تعمل تحت إشراف رئاسة الجمهورية.

ويأتي هذا التطور بعد ساعات من كتابة مخلوف لمنشور على صفحته الشخصية بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك دعا فيه الجمعية إلى تقديم المساعدات إلى آلاف الجرحى والقتلى من عناصر الجيش السوري والقوات الموالية له.

تعيين حارس قضائي على شركة «سيرياتيل» يعني عدم قدرة رجل الأعمال رامي مخلوف على تسيير شركته مالياً

وقالت الجمعية عبر صفحتها بموقع فيسبوك، "تفسير إلى أن الجمعية تقوم بعملها الخيري والإنساني والتنموي بمتابعة وإشراف رئيس الجمهورية، ومن هذا السياق فإننا في جمعية البستان نؤكد حرصنا على استمرارية العمل المكلفين به وفق الدور الموكل إلينا به على أكمل وجه وبتوجيهات قائد الوطن".

دمشق - وضع النظام السوري يده على شركة الاتصالات «سيرياتيل» التي يملكها رجل الأعمال رامي مخلوف وسط خلافات متفاقمة بين الأخير وابن خاله الرئيس بشار الأسد.

وأصدرت محكمة سورية قراراً برفض حراسة قضائية على شركة الاتصالات «سيرياتيل» لملكها رامي مخلوف، حيث تطالب الحكومة السورية الشركة المذكورة بدفع أكثر من 180 مليون دولار في شكل ضرائب متأخرة.

كما يتهم النظام السوري مخلوف بمحاولة التهرب من تسديد ديون شركته وهو اتهام نفاه مخلوف بقوة عبر تعليقات متتالية نشرها في وقت سابق على حسابه في موقع فيسبوك.

وبعني تعيين حارس قضائي على «سيرياتيل»، امتلاكه صلاحيات استلام الأموال المقرر وضعها تحت الحراسة القضائية، بموجب القانون السوري، وكذلك من صلاحياته إدارة الأموال التي خضعت للحراسة القضائية. ومن صلاحياته أيضاً مسك الدفاتر.

ووفقاً لهذا القرار يصبح رامي مخلوف، غير قادر على تسيير شركته، لأن صلاحياته الأساسية انتقلت إلى الحارس القضائي، والذي يحق له استعمال القوة لتنفيذ القرار القضائي الذي يقول "على الجهة التي يناط بها التنفيذ، أن تبادر إليه متى طلب منها، وعلى السلطات المختصة، أن تعين على إجراءاته، ولو باستعمال القوة، متى طلب إليها ذلك".

وكانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد وضعوا مخلوف على قائمتي عقوباتهما بسبب صلاته بحكومة بشار الأسد.

الإيرانية منها، معتبراً أن وجود قوات إيرانية في سوريا قرب الحدود يشكل تهديداً خطيراً، بينما أكدت مصادر أمنية إسرائيلية بدء انسحاب قوات إيرانية من سوريا بسبب الغارات الإسرائيلية.

مقتل 9 أشخاص في غارة إسرائيلية استهدفت مواقع عسكرية سورية قرب مدينة مصيف بريف حماة

وفي لقاء مع قناة "كان 11" الإسرائيلية، قال بينيت إن "إيران ليس لديها أي شيء في سوريا، ودخلت إليها خلال الحرب الأهلية فيها منذ سنت سنوات. في الفترة الأخيرة بدأت القوات الإيرانية بالتمركز قرب الحدود مع إسرائيل، وتشكل هذه القوات تهديداً أمنياً وخطراً على مدن إسرائيل مثل تل أبيب وحيفا وغيرها".

كما نقلت القناة نفسها عن مصادر في وزارة الدفاع، قولها إن طهران بدأت للمرة الأولى منذ دخولها سوريا - لتقليص قواتها وإخلاء قواعدها هناك، وذلك على خلفية القصف الإسرائيلي المتواصل في الفترة الأخيرة.

وفي 28 فبراير الماضي، أشار نفتالي بينيت في حديث مع صحيفة "جيرواليم بوست" الإسرائيلية إلى أن تل أبيب تهدف إلى إبعاد إيران من سوريا خلال الأشهر الـ12 المقبلة.

الدفاعات الجوية التابعة للنظام" تصدّت "لأهداف في سماء المنطقة".

من جهتها، تحدّثت وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا" عن "عدوان إسرائيلي" في محافظة حماة. وقالت الوكالة إن "وسائط دفاعنا الجوي" تصدّت "لعدوان إسرائيلي في أجواء مصيف بريف حماة"، من دون أن تعطي تفاصيل بشأن طبيعة الاعتداء أو الأهداف التي طالها.

وذكرت مصادر مخابراتية غربية أن إسرائيل صعدت غاراتها في سوريا بينما العالم منشغل بجائحة كورونا. وقالت إن الجماعات المسلحة المدعومة من إيران متمركزة منذ فترة طويلة قرب مصيف، حيث لديها قواعد في إطار وجود متزايد في أنحاء المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة.

ولا تعد هذه المرة الأولى التي تكون فيها مصيف هدفاً لضربات إسرائيلية. واتهمت دمشق مراراً إسرائيل بقصف أهداف إيرانية وأخرى لحزب الله اللبناني في المنطقة.

وفي أبريل 2019، خلفت غارات شنت على هذه المنطقة "قتلى في صفوف مقاتلين إيرانيين"، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ولم يصدر عن الجانب الإسرائيلي تعليق فوري على ما ذكرته وكالة أنباء النظام السوري حتى الآن، فيما نقلت وسائل إعلام إسرائيلية بينها قناة "كان" خبر القصف من وكالة أنباء النظام السوري.

وفي مايو توعد وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينيت بمواصلة العمليات في سوريا حتى تخرج القوات

إسرائيل تصعد غاراتها في سوريا بقصف مصنع للصواريخ

لحقوق الإنسان. وأوضح المرصد أن "9 أشخاص على الأقل قتلوا بالقصف، هم 4 من الجنسية السورية لا يعلم ما إذا كانوا من قوات النظام أو يعملون في صفوف القوات الإيرانية، و5 مجهولو الهوية حتى اللحظة".

وأضاف "لا يزال عدد القتلى مرشحاً للارتفاع لوجود جرحى بعضهم في حالات خطيرة".

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن إن الغارات استهدفت "معامل الدفاع ومرکزاً علمياً لتصنيع صواريخ أرض - أرض قصيرة المدى في منطقة مصيف في ريف حماة الغربي".

وأشار إلى أن المنطقة المستهدفة هي "تحت سيطرة الجيش السوري وفيها تواجد للإيرانيين"، مضيفاً أن

دمشق - أعلن النظام السوري استهداف مقاتلات إسرائيلية مواقع عسكرية تابعة له قرب مدينة مصيف بريف حماة وسط البلاد في وقت متأخر من مساء الخميس.

وقالت وسائل إعلام سورية إن طائرات إسرائيلية مقاتلة خلقت فوق لبنان وضربت أهدافاً عسكرية في محافظة حماة في شمال غرب البلاد متسببة في أضرار مادية فقط، وذلك في تصعيد إسرائيلي لغاراتها في الأشهر القليلة الماضية.

وقتل ما لا يقل عن تسعة عناصر مواليين للنظام السوري، بينهم أربعة سوريين، في هذه الغارات بالمنطقة التي يسيطر عليها الجيش السوري وقوات إيرانية، بحسب المرصد السوري



استهداف للأسد وإيران